العدد (1885) السنة الثامنة - السبت (21) آب 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كتابة على الحيطان

محللون سياسيون.. أيهما أصح؟

عامر القيسي

نشطت الفضائيات العراقية والعربية بتغطية اخبار رحيل آخر القوات القتالية الأميركية من العراق ، واستضافت لهذا الغرض محللين سياسيين، كادوا أن يتباكوا على هذا الرحيل، ووصفوه بالرحيل المبكر، وعن نتائجه،قال هؤلاء الجهابذة، الفراغ الامني، واضافوا"احتمالات عودة مسلسل العنف للشارع العراقي. المستغرب حقيقة من قبل هؤلاء انهم كانوا ومن على نفس الفضائيات، قد اصمّوا آذان المشاهدين"قبل شهر من الآن بالتمام والكمال بصراخات"وطنية"بلا حدود عن الاحتلال وضرورة رحيله، وان مشاكلنا من ماء وكهرباء وتعليم وصحة وتأخير تشكيل الحكومة وزعل أم محمد على أبو محمد ، ليست الا نتاجا لوجود هذه القوات، في اطار مؤامرة امبريالية كونية قادها الثلاثي"البوشان"الأب والأبن وأكمل فصولها اوباما الأفريقي الأصل! محللون سياسيون بلا رؤية واضحة للاشتغال السياسي في العراق، تقودهم ردود الافعال وليس عقلية التبصر والاستكشاف والاستنتاج. قال احدهم ان خروج القوات الاميركية من العراق سيساعد العراقيين على حل خلافاتهم باسرع مما نتصور. هذا كلام قاله قبل اكثر من شهر، امس قال نفس"المحلل السياسي"ان الانسحاب الأميركي من العراق سيترك فراغا أمنيا وان هواجس عودة العنف الى الشارع العراقي، هي هواجس حقيقية لدى السياسيين والشارع العراقي.

اي الكلام اصح ايها السادة؟

ظاهرة المحللين السياسيين انبثقت بعد أن اسقطت القوات الاميركية نظاما عتيدا من طراز الدكتاتورية الصدامية، وهذا السقوط ادى الى ان تظهر هذه الألسن دون خوف من ان يقطعها احد وتسجل على شريط فيديو لارضاء تعطش سلطة الموت لقمع الصوت الآخر، وخاض هؤلاء"حروبا"سياسية طاحنة منذ التاسع من نيسان وانبثاق ظاهرة الفضائيات التي لم يسمع بها الكثير من العراقيين، بما في ذلك محللونا السياسيون، الذين تراوحت تحليلاتهم"الدقيقة"من الترحيب بالقوات الأميركية باعتبارها محررة للارادة العراقية، هكذا"قالوا"في حينها والعهدة على كلامهم، ثم انتقلوا للحديث عن الاحتلال وترديد اغنية أم كلثوم"والله زمن يا سلاحي"والحديث عن المقاومة والمقاومة الشريفة وعادوا في تنوع ثالث جدير بالاهتمام الى الحديث عن المشروع الاميركي الشرق أوسطي ودمقرطة المنطقة من"الشام لبغدان".

المثير في امر هؤلاء ان سلوكهم يشبه سلوك بعض سياسيينا الآن، فهو تارة مع دولة القانون وتارة اخرى مع القائمة العراقية ثم تراه اصبح في التيار الصدري وثم المجلس الاسلامي ولا يتورع عن الانتقال الى الحزب الشيوعي ثم راديكاليا على الطريقة الجيفارية، يمينيا مرّة ويساريا مرّة اخرى باختلاف النظر إلى هذه التسمية الكلاسيكية القديمة في عالم السياسة!

مرّة الاميركان غزاة ومحتلون وفي وجهة نظر اخرى أولاد عمومة، والغريب ان يتحوّل الرأي في الاتفاقية الامنية، بين الحكومة الاميركية والحكومة العراقية الشرعية، عند هؤلاء المحللين، من اتفاقية اذعان واستعمار جديد الى اتفاقية حماية العراق وتنظيم العلاقة مع القوات الصديقة!

جاري ابو محمد قال لي بالحرف الواحد عن احدهم ونحن نتابع برنامجاً سياسياً، تحدث فيه بحماسة منقطعة النظير عن مشكلات تشكيل الحكومة المقبلة: "اكلك ابو فلان هذا مو نفسه قبل اسبوع جان ويه المالكي واليوم ويه علاوي؟" افتونا رجاء!

ممنوعون من التصريح.. بعيدون عن غرف المفاوضات الساخنة.. يحبون"الإنشاء"

نواب عراقيون خارج نطاق صنع القرار

□ بغداد/ علي عبد السادة

اغلب مراسلي الصحف والوكالات المحلية يعودون الى غرف اخبارهم بعد نهار طويل من العمل دون مادة صحفية مفيدة، خصوصا اولئك الذين يحاولون القبض على معلومات من"حلق"الكتل السياسية.

يقول صحفيون عراقيون لـ(المدى) انهم لا يجدون ضالتهم في عشرات التسجيلات الصوتية على لسان نواب عراقيين. السبب برأيهم:"العشرات منهم لا يعرفون الطريق الى الغرف التي يصنع فيها القرار". بيد ان نوابا تحدثت معهم (المدى) يشعرون بأن الحاجة الى اعادة تعريف اداء البرلماني وعلاقته مع كتلته السياسية، قد تغير الصورة بعد انقضاء اول دورة نيابية.

"نحن بصدد افتتاح مركز بحثي لتطوير الاداء"نائبة عراقية تتحدث مع (المدى) عن مقترح يتم طبخه حاليا بين نواب من الدورة السابقة لمساعدة زملاء جدد من الدورة الجديدة. لكن الازمة، بحسب صحفيين عراقيين، لا تتعلق كثيرا بنوعية الاداء بل بآليات صنع القرار السياسي في البلاد.

انشاء

طيلة الشهور التي تلت انتخابات ٧ آذار تحركت جموع الصحفيين نحو العديد من النواب لالتقاط وجهة الازمة وتطوراتها، وكان الحافز مسك بوصلة التحالفات المفضية الى تشكيل الحكومة العراقية الجديدة. البعض افلح في اصطياد معلومات مفيدة، وكان اغلبها جاء كثمرة لسياسة"ارسال بالونات اختبار"بين الفرقاء في فضاء يتلقف اي شيء: الصحافة. متى ما شاء هذا الفريق اختبار او الضغط على الفريق الاخر استخدم السلطة الرابعة، ولطالما خرجت صحف واذاعات وقنوات تلفزيونية بانباء غير دقيقة.

لكن سيلا من التصريحات التي تبدو لصحفيين عراقيين اسقاط فرض وان نوعها لا يتجاوز كونها مجرد انشاء سيملأ صحف الغد، جعل الكثير منهم يشعرون بالملل:"حين نسأل عن مضمون لقاء أو اجتماع بين كتلتين سياسيتين يخفق نواب ينتمون اليهما في التحدث عن التفاصيل، ذلك انهم لا يعرفون شيئا". يقول صحفي عراقي رفض الكشف عن اسمه لـ(المدى) وهو يزعم ان عددا كبيرا من النواب يشبهون الصحفيين في طموحهم بمعرفة ما يحدث.

لكن يا ترى من يعرف ما يجري على وجه التحديد؟ هذا السؤال المرهق العديد من المراسلين المنتشرين في صالونات الساسة في البلاد.

"نواب قياديون في كتلهم وقريبون من آلية القرار يختارون الوقت المناسب للافصاح عن معلومة ما، هم من يبادرون الى ذلك". صحفي عراقي يتحدث باستغراب عن لجوء سياسيين عراقيين الى مفاتحة صحفيين بشأن نشر معلومة مهمة.

تناقض

"ايعقل ان يصرح نائبان عراقيان ينتميان الى قائمة واحدة وفي وقت واحد برأيين مختلفين"يقول وسام الملا الصحفي العراقي في وكالة خبر المحلية.

الملا يرى وهو يتحدث الى (المدى) ان الاغلبية الساحقة من النواب العراقيين تجهل ما يدور في الغرف التي يصنع فيها القرار. ويزعم ان"رموزا"لا يتجاوز عديدها اصابع اليد هي من تتحكم بالقرار وتفرج عن هذه المعلومة وتحجب تلك، متى ما شاءت اللحظة السياسية المناسبة.

احد النواب قال يوما للملا وهو يجمع التصريحات لصناعة تقرير صحفي بشأن الازمة ان"الامور تتجه نحو الانفراج، وان المفاوضات باتت اكثر جدية"، لكن لمناقشة ازمة الحكومة، لكن هذا لا يحدث ابدا، يقول الملا:"انها اجتماعات للتعارف تبدأ بعبارات الملاطفة وتنتهي بالاكل، ولا احد يتطرق الى اساس الازمة".

سطحية

"المعلومة متوفرة لكن رموز القوائم السياسية تتحفظ على نشرها". يقول نائبا اخر ينتمي الى نفس كتلة الاول قال:"طرق تشكيل التحالفات السياسية شبه مغلقة، والجميع مصر على موقفه". الفارق الزمني بين التصريحين، على ما يقول الملا، لا يتجاوز الدقائق. ربما لهذا السبب الخط البياني لعناوين الصحف العراقية خلال اسبوع يعج بالتناقضات والفوضى.

ويشعر صحفيون عراقيون بالملل من تصريحات تبتعد كثيرا عن الواقع السياسي العراقي، بل انها تغرد بعيدا خارج سرب المفاوضات وما يدور فيها. الملا يقول ان عددا كبيرا من النواب يعقدون اجتماعات تسمى بالهامة ولم يوفر جاسم الكتل السياسية من انتقاداته للجمود السياسي والركود الذي تشهده العملية السياسية في البلاد. ويقول:"بينما ينتظر الشارع العراقي اي معلومة تبشره بنهاية الازمة يخفق نواب في تجاوز كتلهم والادلاء برأيهم".

ويزعم جاسم ان زعماء الكتل السياسية غزوان جاسم الاعلامي في قناة الاتجاه الفضائية، ويجد ان الفترة التي تلت انتخابات السابع من آذار وطيلة ازمة تشكيل الحكومة لم ترتق فيها التصريحات التي يدلي بها اغلب النواب العراقيين الى مصاف معلومات توفر اجابة للشارع العراقي:"كل الاحاديث الصحفية متشابهة".

> حين يسأل نواب عن مضمون لقاء أو اجتماع بين كتلتين سياسيتين ينتمون اليهما يخفقون في التحدث عن التفاصيل، ذلك انهم لا يعرفون شيئا.

بعد إعلان الحكومة تحويل إدارته إلى العراقيين

مختصون لـ المدى: تعديل العهد الدولي لا علاقة له بالفصل السابع

□ بغداد/ إياس حسام الساموك

عد باحثون ومراقبون عراقيون مسألة تعديل العهد الدولي الذي سبق ان التزم به العراق اتجاه المجتمع الدولي امرا ايجابيا كونه سيصبح بارادة عراقية بعد ان كان تحت ارادة المجتمع الدولي. بيد انهم ذهبوا الى ان الامر لا يرتبط بخروج العراق من الفصل السابع بشكل مباشر الا انه قد يساهم في ذلك بشكل غير مباشر كونه مؤشرا جيدا يدل على اندماج العراق بالمجتمع الدولي.

الشروع في التعديل

الحكومة العراقية اعلنت عبر نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس عن بدء العمل بتعديل مشروع العهد الدولي وجعله بأيادي عراقية عادة الامر بأنه خطوة نحو اخراج العراق من الفصل السابع.

شاويس يرى ضرورة تعديل العهد كونه عندما استحدث جاء لدعم العراق في تلك الفترة اما الان فقد حدثت عدت متغيرات في الشأن العراقي الامر الذي يقتضي تعديله، مشددا على ضرورة ان يكون الدور الدولي ساندا لا رئيسا.

ويذكر ان العهد الدولي وثيقة يرتبط العراق من خلالها بالمجتمع الدولي، كان الغرض منها اقامة شراكة جديدة مع المجتمع الدولي على اساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة ووضع اطار عمل بغية تحقيق الرؤية الوطنية للعراق في ارساء اقتصاد ينعم بالازدهار ومنفتح على العالم وجعله عضواً فعالاً في المنظمات الاقليمية والدولية، وفقاً للالتزامات المتبادلة التي تعمل على معالجة الاصلاحات والسياسات المهمة ومواجهة التحديات، واعادة اعماره والوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي في نهاية العقد.

الاجراءات الدستورية

يضمن العهد الدولي توفير الامن والامان لكل العراقيين، وحماية سيادة العراق، والمساهمة في تحقيق الاستقرار الوطني والاقليمي، وتطوير قوات الامن وتكوين جيش عراقي وجهاز شرطة كمؤسسات وطنية، والقيادة ستكون للادارة المدنية الديمقراطية الموحدة والسيطرة على الاسلحة غير المرخصة.

استاذ القانون الدولي في جامعة بغداد وامين عام الحزب الليبرالي العراقي د.هادي نعيم المالكي يذهب في حديث لـ"المدى"إلى ان الحكومة العراقية مرتبطة بالعهد الدولي ويمكن الاتفاق على تعديل نصوص هذا العهد بالاتفاق مع الاطراف الاخرى، مضيفا: اذا ماوجد احد اطراف الوثيقة ان هنالك مسألة مهمة او شيئاً يرتبط بمصالح معينة يجري التفاوض مع بقية الاطراف من اجل تعديل بعض بنود الاتفاقية، وهذا بطبيعة الحال يرتبط بموافقة الدول الاخرى، فالتعديل كما هو معروف يحتاج الى اجراءات دستورية كالموافقة والتصديق من قبل حكومات الدول المرتبطة بهذا العهد.

المالكي لايعتقد ان تعديل العهد الدولي الذي سبق ان ارتبط به العراق هو جزء من اليات خروج العراق من الفصل السابع، مشددا على ان خروج العراق من الفصل مرتبط بقرارات مجلس الامن الدولي التي صدرت بعد اجتياح العراق للكويت سنة ١٩٩٠ ومرتبط ايضا بالتزامات العراق بالتعويضات اتجاه دولة الكويت تحديدا، فالعهد هو مسألة ترتبط بدمج العراق في المجتمع الدولي والتعاون معه.

دعوة جادة

كما ان للعهد الدولي دوراً اقتصادياً فهو يتحدث عن حاجات العراق لبرامج الاصلاح والاستثمار والتي ستنفذها الحكومة بدعم من المجتمع الدولي وتشمل اعادة الاعمار والتنمية الوطنية المستدامة وفقاً للنمو الاقتصادي واصلاح القطاع الاجتماعي والقطاع الزراعي والعمل من اجل خلق بيئة استثمارية تنافسية وتوفير الخدمات الاساسية للمجتمع العراقي.

د.مظهر محمد صالح مستشار البنك المركزي العراقي يؤكد في حديث لـ"المدى"اهمية مثل هذا الاجراء لافتا إلى ان الامر يدل على مدى الجهد السياسي والدبلوماسي الذي تمارسه الحكومة العراقية لاخراج العراق من الفصل السابع كونه يعيش حالة من العزلة السياسية بسبب هذا الفصل فالحكومة تعمل حاليا على ادماج العراق في المجتمع الدولي.

ويضيف صالح ان العهد هو مبادرة عراقية الا ان المجتمع الدولي لم يتفاعل معها لاسباب عديدة منها مايتعلق بالعراق ومنها ما يتعلق بالدول التي التزمت مع العراق، مؤكدا على ان هذه الدعوة جادة وقد اتت بالوقت المناسب كونها تعزز وتقوي الشراكة بين العراق والمجتمع الدولي.

اما فيما يتعلق بالتأثيرات الاقتصادية لهذا التعديل يشير صالح الى وجود نظرة خاطئة نحو العراق بأنه بلد فائض لكن هذه النظرة هي قاصرة ادت الى عدم استقطاب الشركات العالمية التي تعد من الدرجة الاولى فالعراق اليوم وبسبب هذه النظرة يستقطب الشركات من الدرجات الثانية والثالثة، اضافة الى الحصار التكنولوجي المفروض على العراق وبالتالي ان تعديل العراق لهذا العهد سوف يسهم في وضع استراتيجية لتطوير العراق فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي.

دور مكمل

ويدعو العهد الى نبذ الارهاب واحترام سيادة القانون وحقوق الانسان وبناء عراق ذو سيادة، موحد وديمقراطي يتم تقاسم الموارد فيه بعدل وانصاف وتعزيز سلطة الدولة على اسس من الشفافية والمهنية وتفعيل الدستور والقوانين وبناء علاقات مستقرة وبناءة مع المجتمع الدولي وتعزيز دور المجتمع المدني ومعالجة موضوع الميليشيات والتشكيلات المسلحة غير القانونية من خلال الاعتماد على التجارب الدولية لمرحلة ما بعد الصراعات.

الخبير القانوني طارق حرب يؤكد ان العهد الدولي لا يرتبط باخراج العراق من الفصل السابع، كما انه لا يرتبط بقرار لجنة يونامي المرقم ١٩٣٦ في اب لسنة ٢٠١٠ والذي مدد بعثة الامم المتحدة في العراق لعام اخر مضيفا في حديث لـ"المدى"أن العهد الدولي هو التزام من بعض الدول لمساعدة العراق في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والتعليم والصحة والامن والاستقرار وغيرها من الامور ذات الصلة.. وهو يتضمن اعترافاً من هذه الدول بالحكومة العراقية والسيادة والاستقلال، حرب يشير الى ان الفترة التي سن فيها هذا العهد التي هي مابين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ كانت مظلمة كون العراق كان حينها مليئاً بالارهاب والمليشيات وبالتالي اثرت على الحقوق التي تمتع بها الجانب العراقي فجاءت تلك الحقوق من باب التفضل.

حرب يعد هذه الخطوة بالجيدة كون العراق اذا ما عدل العهد في المؤتمر القادم سوف يكون هو صاحب السلطة والقرار، لافتا الى ان تعديل العهد له دور مكمل وليس اساسيا كون المعركة الحقيقية هي في شهر كانون الاول وهو موعد اجتماع مجلس الامن الدولي لمراجعة القرار ١٩٠٥ لسنة ٢٠٠٩ والذي هو امتداد لقرار ٦٦١ لسنة ١٩٩٠ فعلى الحكومة العراقية العمل من اجل الغاء بعض احكام الفصل السابع والابقاء على احكام اخرى والتي تتعلق بحماية الاموال العراقية.

آخر الوحدات القتالية عبرت الحدود بينما العراقيون ما زالوا ينتظرون الحكومة

□ عن: لوس انجلس تايمز

العراقيون قلقون ومترددون حول مغادرة اخر لواء امريكي مقاتل، مع تصاعد العنف والانقسام السياسي في البلاد. وكان العراقيون قد رقصوا ابتهاجا في الشوارع عندما انسحبت القوات الامريكية جزئيا من مدنهم قبل عام مضى، والان بعد ان غادر آخر لواء امريكي مقاتل عبر الحدود الكويتية يوم الخميس الماضي عاكسا رحلة بدأت قبل أكثر من سبع سنوات، نرى انه لايوجد ابتهاج بهذا.

بدلا من ذلك، هناك مزاج مسيطر من التخوف العميق والمشبع بالتردد، يتلخص بحقيقة ان الامريكان الذين كان العراقيون يخشون ان يبقوا الى الابد يعودون في الحقيقة الى ديارهم بينما البلاد تمر بازمة سياسية عميقة يخشى الكثير من ان تكون سببا في زيادة العنف. يقول وسام صباح وهو بائع سجاد في احد اسواق بغداد"ليس لدينا حكومة ولا ندري ماذا سيحدث بعد ذلك وربما سيعود العنف مجددا فالحالة تسوء كل يوم والسياسيون هم من يلهبون الموقف وانا متأكد ١٠٠ ٪ ان ذلك سينعكس في الشارع".

العمليات الامريكية القتالية في العراق لن تنته رسميا الا يوم ٣١ آب الجاري، وهو الموعد النهائي الذي حدده الرئيس اوباما لخفض عدد القوات الى ٥٠ ألف جندي من الذين اشتركوا في العملية التي دعيت بعملية الاستقرار، لكن بمغادرة اخر الالوية القتالية العراق عبر الحدود الكويتية يوم الخميس الماضي فان مهمة المعركة الرسمية تعتبر جوهريا منتهية، وخلال الايام القادمة هناك ٢٠٠٠ جندي اضافي من الوحدات الموزعة في مختلف انحاء البلاد سيغادرون ليكتمل عدد المتبقين من الجنود الى ٥٠ الف الذين وعد ببقائهم الرئيس اوباما.

الجيش الامريكي من جهته شدد على ان عددا كبيرا من القوات المتبقية مجهزون بقوة نارية كبيرة وطائرات مقاتلة ومروحيات هجومية، سيظل باقياً كذلك هناك ٤٥٠٠ عنصر من القوات الخاصة سيقومون بمهمات مكافحة الارهاب مع نظرائهم العراقيين.

القوات المتبقية سيتم اعادة تسميتها من قوات قتالية الى ست وحدات مهمتها استشارية ومساعدة الالوية القتالية العراقية حيث ستركز على مراقبة قوات الامن العراقية حتى موعد الحادي والثلاثين من كانون الاول عام ٢٠١١ وهو الموعد النهائي لمغادرة كل القوات الامريكية حسب شروط الاتفاقية الامنية مع العراق. العديد من العراقيين قلقون من كون الوقت الذي اختير لخفض عديد القوات خاطئا، والذي كان تحديده نتيجة للوعد الذي قدمه الرئيس اوباما اثناء حملته الانتخابية باعادة القوات الى البلاد.

الانتخابات البرلمانية التي جرت في شهر آذار الماضي والتي يفترض ان تقوم بتدعيم الديمقراطية في العراق سببت بدلا من ذلك مواجهة سياسية مربكة جدا بين الفئات التي حازت على نتائج متقاربة من الاصوات، وهي الان لا توافق على من يجب ان يكون مسؤولا عن البلاد في المرحلة القادمة.

على الارض لايوجد هناك تدهور دراماتيكي في الامن، على الاقل ليس في الوقت الحالي لكن العديد من العراقيين قلقون من تلك الزيادة الضئيلة مؤخرا في عدد عمليات اطلاق النار والاغتيالات عبر بغداد وفي بقية المحافظات التي ماتزال تعاني من المشاكل.

يقول محمد خالد وهو صاحب محل لبيع لعب الاطفال"انا متفاجئ لذهابهم لأن الموقف في العراق حقيقة غير واضح وعلى الامريكان على الاقل ان يبقوا الى ان يستطيع الجيش العراقي السيطرة على البلاد".

ان تأثير الانسحاب ربما يكون نفسيا اكثر من كونه واقعيا حيث يشير المسؤولون العراقيون والامريكان إلى ان القوات الامريكية قد لعبت في العام الماضي دورا صغيرا في حماية المراكز الحضرية التي كان ينشط فيها الارهابيون حيث ان القوات الامريكية اعيد ترتيبها في اطراف المدن في شهر حزيران من عام ٢٠٠٩ تحت شروط الاتفاقية الامنية واصبحت القوات العراقية مسؤولة عن المدن منذ ذلك الحين.

الفريق بابكر زيباري رئيس هيئة اركان القوات المسلحة العراقية توقع بان التغيير في المهمة الامريكية ليس له تأثير رئيس قائلا انه كان واثقا من ان القوات الامنية العراقية يمكن ان تواصل حفظ الاستقرار مضيفا في لقاء اجري معه مؤخرا"ان موعد الحادي والثلاثين من آب سوف لن يغدو مهما جدا فهذا الانسحاب يجري بشكل تدريجي وهو مستمر منذ العام الماضي ولحد الان لم تكن لدينا اية مشاكل". مجاميع الجنود العراقيين الذين يقومون بواجب الحراسة بجانب القوات الامريكية المجهزة بعربات الهمفي في شوارع بغداد الرئيسة لم تعد امرا سيئا، وحينما تم سؤال احد الجنود العراقيين حول ما اذا كان الوضع الامني سيتدهور بمغادرة القوات الامريكية اجاب بالطبع ولكن ليس بسبب مغادرة القوات الامريكية لكن بسبب التأخير في تشكيل الحكومة.

■ ترجمة: عمار كاظم محمد